" مشروع " تمكين المرأة من أجل القيادة

ورقة سياسات
"تضمين إحتياجات النوع الإجتماعي في الإحتياجات التنموية للمناطق المحلية"
نحو بيئة ممكنة
للنساء

مادبا / مبادرة طريق[1]

2020

WE4L Women Empowered for Leadership
Hivos people unlimited
الشبكة العربية للتربية المدنية Arab Network for Civic Education ANHRE
Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

الفهرس

المقدمة 3
عن المشروع 3
منهجية إعداد الورقة 4
أهداف الورقة 4
السياق القانوني 5
المبادرة كتطبيق عملي/المشكلة 6
توصيات الورقة 6

مقدمة

أعدت هذه الورقة من قبل جمعية مادبا بعيون شبابها، حيث قام على هذه المبادرة كل من روان الشوابكة وهنادي قطيش ومجموعة من سيدات المجتمع المحلي بهدف الاسهام في تطوير الخطط والسياسات المحلية بما يتناسب مع حقوق الاشخاص والاستجابة لاحتياجياتهم المحلية كجزء من عملية تعزيز العمل التنموي على المستوى المحلي في لواء ذيبان منطقة لب ومليح، وبناء على المنهجية وخطة العمل المعتمدة من قبل الجمعية في تحديد الاولويات عقد العديد من الجلسات النقاشية وجمع المعلومات تم تحديد ان من اهم الاولويات والتحديات التي تواجه المجتمع المحلي حيث تبين بأن منطقة لب ومليح تمتاز بالعديد من الميز التنموية ولا سيما الغابات الا انه لا يتوافر فيها اي مرفق سياحي او ترفيهي يمكن الاهالي او الزوار من الاستفادة منها للترفيه.
تأتي مبادرة طريق بتنفيذ من جمعية مادبا بعيون شبابها والتي يقوم عليها مجموعة من الشباب / ات المبادرون من محافظة مادبا في تعزيز النهج التشاركي لمراقبة وتقييم الخدمات العامة بما يحقق احتياجات الاهالي والاستفادة من البيئة، حيث تم تطوير المبادرة من خلال تحديد الاحتياجات وفتح طريق للغابة وكذلك تخصيص مرافق عامة وصحية للأهالي والزوار للاستفادة من المنطقة وبالتالي تمكين الاهالي من ممارسة حقهم في الترفيه في تلك المنطقة وعدم تعريض النساء والاطفال للخطر.

عن المشروع

تأتي هذه الورقة كأحد مخرجات مشروع "تمكين المرأة من أجل القيادة" الذي تنفذه الشبكة العربية للتربية المدنية[2] " أنهر" بالشراكة مع العديد من مؤسسات المجتمع المحلي في تسعة مناطق في محافظات المملكة وبالشراكة مع منظمة هيفوس وبدعم من وزارة الخارجية الهولندية حيث يهدف المشروع الى إشراك النساء في المناطق المستهدفة في عمليات صناعة القرار وتبني إتجاهات مراعية للمساواة في النوع الإجتماعي للتأثير في القرارات السياسية والمجتمعية والاقتصادية، بالإضافة الى تمكينهم للتأثير في الرأي العام الذي من شأنه تحقيق المساواة في النوع الإجتماعي. حيث يهدف المشروع ومن خلال تنفيذ مبادرات كسب تأييد مجتمعية حساسة للنوع الإجتماعي، لتعزيز قدراتهن ومهاراتهن اللازمة للمشاركة في الحياة العامة وصنع القرار وخلق آليات حوار مع صناع القرار وتسليط الضوء على أولويات النوع الإجتماعي في المجتمعات المحلية للتأثير على خطط التنمية في المجالس المحلية والبلدية

منهجية إعداد الورقة

تم الإستناد في هذه الورقة على العديد من الاجراءات والعمليات البحثية والتحليل العلمي للخلوص الى نتائج تتوافق مع الاحتياجات الحقيقية والواقعية، وعليه تم القيام بالعديد من الخطوات والإجراءات، يُمكن تَلخيصها في الآتي:

- الإنطلاق من مقاربة الحقوق والواجبات كأحد عناصر ومكونات المواطنة التي كفلها الدستور الاردني.
- مراجعة وتحليل كافة الوثائق والخطط والتشريعات ذات العلاقة بالمرافق الترفيهية والمرافق العامة.
- متابعة ومراجعة كافة مخرجات عمليات البحث وجمع المعلومات والتحليل التي نفذتها الجمعية والقائمين على المبادرة.
- حضور جلسات النقاش مع الاهالي والفئات المستهدفة وجلسات النقاش مع صناع القرار.
- كتابة الورقة بشكلها النهائي بعد أخذ التغذية الراجعة من كافة الأطراف وإدخال التعديلات التي تقتضيها المنهجية وأهداف الورقة.

أهداف الورقة

تَهدف هذه الورقة الى تحقيق الأهداف التالية:

- تقييم مدى حساسية الخطط والسياسات المحلية لحقوق الاشخاص ولا سيما الحق في الترفيه والاستفادة من المرافق العامة.
- تعزيز عمليات النقاش والتشاور بين المجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني والجهات المختصة بالتخطيط على المستوى المحلي من مجلس محافظة ومجلس بلدي ومجلس تنفيذي.
- فتح حوار مع صناع القرار حول الخطوات والاجراءات الواجب اتخاذها على الصعيد المحلي والوطني لكفالة الحق في الاستافدة من المرافق العامة والحق في الترفيه.
- الإسهام في تطوير متابعة وتقييم الخطط والسياسات المحلية لضمان حق الافراد في الاستفادة من المرافق العامة والحق في الترفيه.

السياق القانوني

لم يتضمن الدستور الاردني نصا صريحا لكفالة الحق في الرفاهية او حق الافراد في الاستفادة من المرافق العامة، وتعتبر الحدائق والاماكن العامة مسؤولية مشتركة بين العديد من الجهات والوزارات على المستوى المحلي والوطني ، وتعتبر وزارة الزراعة الجهة المؤسسية الاولى المعنية بالحفاظ على الغابات والزراعة وتشجيعها من خلال العمل على مكافحة الافات والاوبئة الحيوانية والنباتية، و تحصين الحيوانات ضد الامراض الوبائية و القيام بالبحث العلمي الزراعي التطبيقي والارشاد الزراعي بما يخدم القطاع الزراعي، واجراء التحاليل المخبرية في المجالات المتعلقة بالانتاج الزراعي، ومكافحة التصحر وحماية التنوع الحيوي، و اقامة المشاريع الزراعية التنموية وادارتها، و توفير المعلومات والبيانات الاحصائية الزراعية، و تاجير الاليات والمعدات الزراعية، و توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بتسويق المنتجات الزراعية بما في ذلك اوضاع السلع الزراعية[3]. وحدد قانون الزراعة كيفية التصرف او تخصيص الاراضي الحرجية لإقامة المشاريع حيث نص على ان تنظيم الحراج يتم بموجب نظام وتعليمات يصدرها الوزير كما ان عملية فتح الطرق والشوارع وتوسعتها وتمديد خطوط الماء والكهرباء والهاتف وفتح المجاري والاقنية في الاراضي الحرجية وكيفية التعامل مع الاشجار الحرجية عند تنفيذ هذه المشاريع تتم وفق نظام يصدر عن الوزير.اما بالنسبة لاقامة مشاريع فقد حدد القانون ضوابط يجب الالتزام بها لاقامة المشاريع حيث اجاز اقامة المشاريع التنموية بتنسيب من الوزير وموافقة مجلس الوزارء على اقامة مشاريع عامة في الاراضي الحرجية على ان لا تزيد كثافة نمو الاشجار فيها عن (5%) ولا يزيد عمر الاشجار عن عشرين عاما ، وتستثنى من هذه النسبة، المشاريع العامة المتعلقة بإقامة المتنزهات العامة والمخيمات الشبابية والكشفية شريطة عدم إقامة أي منشآت أو أبنية ثابتة والحفاظ على الأشجار الحرجية الموجودة وعدم الاعتداء عليها. وتضمن القاتون اليات تفويض الاراضي الحريجة حيث ان القاعدة العامة هي عدم جواز تفويض الاراضي الحرجية لاي شخص الا بموافقة الوزير كما اشار القانون الى الى عدم ادخال الاراضي الحرجية في حدود البلديات الا بموافقة الوزير ولا يجوز تقسيم الاراضي الحرجية او تغيير صفة التنظيم لها، وبناء على ذلك وخلال جحلسات النقاش مع صناع القرار على المستوى المحلي اشار رئيس بلدية لب ومليح الى ان البلدية على استعداد للدفع بإتجاه انشاء مشروع ترفيهي في المنطقة المشار اليها وطلب تخصيصها للبلدية وتقوم البلدية بترميم المنطقة وفتح الطرق واستحداث بعض المرافق العامة لتصبح حديقة للتنزه لكافة المواطنين، وتم مخاطبة وزير الزراعة لهذه الغاية، وبذات السيقا وبناء على جهود مشتكرة تقدمت البلدية الى قسم المبادرات في الديوان الملكي للحصول على منحة لانشاء متنزه في المنطقة وتمت الموافقة المبدئية الا ان وزارة الزراعة لم ترسل اجابة على كتاب رئيس البلدية.وفي ذات السياق تم ترتيب لقاء مع وزير الزراعة ورئيس البلدية والقائمون على المبادرة لطلب الترسيع في الاجراءات وتجاوز بعض الاجراءات البيروقراطية في المخاطبات ولا تزال العملية قيد المتابعة.
كما تجيز تعليمات الشروط والاسس الواجب توافرها لاستغلال المجاورين للغابات وللأراضي الحرجية بأن يسمح للسكان المجاورين للأراضي الحريجة مسافة لا تزيد على خمسة كيلو متر اقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل على الاراضي الحرجية الملاصقة لاراضيهم وبمساحة لا تتجاوز 1 دونم للعائلة الواحدة باستغلالها لزراعة النباتات الطبية غير المعمرة[4].ولا تزال الجهود المشتركة بين المبادرون والبلدية قائمة لغايات البحث عن صيغة عمل مشتركة مع وزارة الزراعة لضمان تخصيص الاراضي تحت اشراف البلدية لإعادة تأهيليها لتصبح متنزة يرتاده الاهالي وفتح الطرق المؤدية لها

المشكلة

عدم إدماج الاحتياجات التنموية لاهالي المنطقة في الخطط التنموية على المستوى المحلي، ولا سيما تمتع الاشخاص بحقهم في ممارسة التنزهة والراحة .

مبادرة "صحتك بتهمنا" كمثال عملي

تنمثل الاشكالية في عدم التزام توفير الخدمات والبنى التحتية المؤدية الى المنطقة الحرجية من طرق واناره وغيرها والتي تحول دون قدرة الافراد على الاستمتاع في المنطقة الحرجية والتنزه والترفيه ولا سيما النساء منهم ، وعدم استثمار الميز التنافسية في المنطقة حيث لا تستطيع النساء من تسويق منتجاتهم المنزلية وتم طرح فكرة المبادرة لاول مرة من قبل القائمون عليها خلال اجتماعاتا المجلس الشبابي الموزاي في منطقة لب ومليح امام صناع القرار واليتلاقت كل التأييد والدعم من الجميع وبتم تطوير كافة النشاطات المتعلة بالمبادرة وتنفيذها والقائمة على التواصل مع كافة صناع القرار لغايات البدء في تنفيذ النشاطات للوصول الى قرار بفتح الطريق وانشاء متنزة ترفيهي.فمن الممكن ان يتم تنظيم عملية تسويق المنتجات المنزلية من اعشاب طبية ومنتجات الحياكة والنسيج والمنتجات الغذائية. وتم عقد العديد من الشناطات واللقاءات مع اهالي المنطقة وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمنطقة واحتياجات المواطنين وتبين بأن الخطط على المستوى المحلي من دليل احتياجات تنموية وخطط استراتيجية لم تأخذ بعين الاعتبار الحق في الترفيه والتنزهة بعين الاعتبار وكذلك لم يتم رصد المخصصات المالية اللازمة لهذا الحق في اليات العمل من قبل المجالس المنتخبة على المستوى المحلي فضلاص عن ان الية تحديد الاحتياجات لم تراعي تمثيل كافة شرائح المجتمع ولم يكن هناك منهجية واضحة وعلمية لجمع وتحليل الاحتياجات التنموية بالشراكة مع كافة الجهات ولا سيما مؤسسات المجتمع المدني. كما ان عملية التنسيق والمبتاعة من قبل أعضاء المجلس التنفيذي والذي يضم الوزارات المعنية لا تأخذ بعين الاعتبار سرعة الاستجابة لكافة الاحتياجات التنموية ولا تزال بحاجة الى عمل منهجي اكثر ومؤسسي وبالشراكة مع كافة الجهات المعنية والمختصة في هذا المجال وتسهيل عملية التنسيق مع البلديات وغيرها من الجهات حيث ان عملية المخاطبات والمراسلات بين هذه الجهات تستغرق وقتا طويلا لهذه الغاية.

توصيات الورقة

خلال عملية تنفيذ المبادرة وتحليل النتائج والتحديات يمكن الاشارة الى مجموعة من التوصيات والتي خلصت اليها المبادرة تتمثل في الاتي:

على صعيد السياسات

- تحسين عملية التنسيق والمتابعة بين كافة الجهات لتحديد الاحتياجات التنموية من خلال تطوير خطة عملية واضحة المعالم بالشراكة مع كافة الجهات.
- اعادة النظر في الخطة الاستراتيجية ودليل الاحتياجات التنموية بحيث تتضمن الحق في الرفاهية واستخدام المرافق العامة.
- وضع خطة لفتح الشوارع بالشراكة مع كافة الجهات المعنية وضمن اطار زمني محدد.

على الصعيد المؤسسي

- زيادة التنسيق والمتابعة بين كافة المؤسسات ذات العلاقة ولا سيما تحديد الاحتياجات التنموية ولا سيما المتعلقة بالحق بالرفاهية واستخدام المرافق العامة.
- العمل بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز دورها في استخدام واستثمار المرافق العامة.
- متابعة العمل مع وزارة الزراعة لاصدار الموافقة بتخصيص الغابة لاستخدام البليدة ووضع خطة تنفيذ المتنزه بالشراكة مع البلدية.
- المتابعة في تنفيذ منحة الديوان الملكي لغايات تنفيذ المتنزة وتحديد الاحتياجات الخاصة بها.
- تشكيل لجنة مشتركة من كافة الاطراف للإشراف على تنفيذ المبادرة وتسهيل كافة الاجراءات المتعلقة بتنفيذ فتح الطرف والمتنزة.